سيتولي وشيراو : دورهم « انتقالي »

مستوطنات بيض يتدربن من اجل قضية خاسرة

روديسيا:

التسوية الداخلية تحتضر والحل في يد ثوار زيمبابوي

القتال يصاعد والبيض يهاجرون بمعدل ١٠٠٠ في الشهر

فشلت في الاسبوع الماضي ، المساعي التي بذلها ايان سميث والزعماء الافارقة الذين يشاركونه فيما يسمى بالحكومة المختلطة الانتقالية ، في روديسيا ، من اجل رفع الحظر الاقتصادي . ومع ذلك يبدو ان هذه الحكومة الانتقالية ، ثمرة الاتفاق الداخلي الذي عقدته حكومة سميث العنصرية مع زعماء الداخل التقليديين لاستبعاد الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي ، لا تزال تنظر الى واشنطن ولندن من اجل رفع الحظر وانقاذ الاتفاق الداخلي ، بتخفيف الضغوط الاقتصادية والعسكرية ، التي تشتد وتهدد بتفشيل هذه التسوية ، التي لم تستطع وقف الحرب المتصاعدة بين قوات النظام العنصري والثوار الافارقة .

لقد ربطت لندن وواشنطن قرار رفع الحظر عن روديسيا باجراء الانتخابات العامة المقررة في نهاية هذه السنة ، لاعتبارات افريقية . وقد فشلت محاولات سميث والقادة التقليديين الافارقة في استحصال هذا القرار في وقت مبكر بحجة مرور خمسة اشهر على تشكيل هذه الحكومة الانتقالية المختلطة كخطوة باتجاه انتقال السلطة الى الاكثرية الافريقية في روديسيا (زيمبابوي) . ويعود هذا الفشل الى ان « اقطاب » الحكومة الانتقالية يرفضون الاعتراف بان مصدر «الخلاص» لا يكمن ، لا في لندن ولا في واشنطن ، بل في الادغال حيث يشن ثوار الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي ، كفاحا مسلحا ضد السلطة العنصرية القائمة في روديسيا . فهم يراهنون على ان رفع الحظر سيخفف من حدة الضغوط الاقتصادية والعسكرية التي تواجهها روديسيا ، بينما الواقع يظهر الحد الذي تقلصت اليه تأثيرات الحظر مقارنة بما اثبتته الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي من قدرة على تخريب اية تسوية لا تحظى بموافقتها كطريق مقبول لانتقال حقيقي للسلطة من يد العنصريين البيض الى يد الوطنيين الافارقة .

ان رفض ايان سميث والقس سيتولي والاسقف موزوريوا الاعتراف بانه لا يمكن تجاهل الجبهة الوطنية ، واصرارهم على المضي بـ « الاتفاق الداخلي » ، لن يترك امامهم في النهاية ، وفي وقت قريب ، سوى خيارا واحدا . فاما التفاوض مع الجبهة الوطنية اليوم ، او توقيع صك استسلامهم في الغد القريب - عندما يحين موعد اجراء الانتخابات العامة في نهاية العام ، وفي ضوء اعلان الجبهة الوطنية منذ عقد « الصفقة الداخلية » المشبوهة ، بان صناديق الاقتراع ستكون هدفا عسكريا لثوار زيمبابوي . ويمكن القول ان الوقت ربما قد فات ، على اجراء سميث اية مفاوضات مع الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي . فقد وصلت الحرب ، وقوة الجبهة ، الى مرحلة لم يعد سميث يستطيع فيها ان يأمل بتنازلات من اجل حوالي ربع مليون ابيض يسيطرون على البلاد ، وعلى شعبها وثرواتها ، منذ سنين طويلة ، كانت سنوات القهر العنصري ضد الافارقة ، سكان البلاد الاصليين ، الذين يقارب عددهم ٧ ملايين نسمة . ويشير المراقبون الغربيون ان اقصى ما يستطيع سميث تحصيله من الجبهة، في حال قبوله التفاوض معها ، ربما لن يكون اكثر من الموافقة على وقف لاطلاق النار واعطاء السكان البيض فرصة الاختيار بين البقاء في زيمبابوي المحررة ، او مغادرتها ، وان البديل لذلك ، قد لا يختلف كثيرا عن تلك المشاهد التي التقطها المصورون الصحفيون يوم اقتحام الثوار الفيتناميون للعاصمة سايغون وتحريرها ، والتي كانت تصور جماعات المتعاملين مع النظام السايغوني والعسكريين الاميركيين ، تتدافع نحو الطائرات الاميركية الهاربة ...

ولكن على ماذا يراهن سميث والزمرة المتعاونة معه ، في تطلعهم نحو واشنطن ولندن ؟ انهم من ناحية ، يراهنون على الميل المتزايد في الكونغرس الاميركي ، نحو رفع الحظر الاقتصادي عن روديسيا ومن ناحية اخرى ، يراهنون على الانتخابات العامة المتوقعة في الخريف القادم ، في بريطانيا ، حيث لحزب المحافظين حظا لا بأس به بالانتصار، والمعروف ان حزب المحافظين البريطاني قد لمح الى انه قد يرفع الحظر عن روديسيا ويعترف بالحكومة الافريقية التي ستجيء نتيجة الانتخابات (التي لا تشترك فيها الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي) .

ولكن لا رفع الحظر الاميركي والبريطاني ، ولا اعتراف حكومة محافظين بريطانية بحكومة افريقية في سالزبوري يمكنها ان تغير الصورة وان تحول مسار الوضع في البلاد، وتنقذ مشروع « التسوية الداخلية » المشبوه ، والتي تسعى كل من واشنطن ولندن لانقاذها من خلال محاولات شق الجبهة الوطنية وجر احد زعيميها جوشوا نكومو ، الى طاولة المفاوضات مع اقطاب هذه التسوية . فالحكومة المختلطة الانتقالية تفقد شعبيتها في اوساط الافارقة بشكل مضطرد ، خاصة على صعيد ترددها ازاء مسائل التمييز العنصري وتنازلاتها المخزية في هذا المجال ،والتي تبررها بحجة انها بحاجة الى دعم البيض في الاستفتاء المقرر في شهر ايلول القادم ، حول معاهدة دستورية! اكثر من ذلك ، بدأت الخلافات تظهر داخل التنظيم الذي يرأسه الاسقف موزوريوا خاصة عندما قام اربعة من ابرز اعضاء التنظيم على اصدار بيان يتهمونه فيه بخيانة المبادىء الاساسية التي يقوم عليها تنظيمهم ، ولم يجد موزوريوا من يدافع عنه سوى زميل له ابيض في الحكومة الانتقالية !

والى جانب الشعبية المتقلصة للتسوية « الداخلية » في اوساط الافارقة ، فان الوضع العسكري يزداد حدة واشتعالا . وقد سقط اكثر من ١٩٤٠ قتيل بالاضافة الى عدد غير معروف من الجرحى ، فقط منذ شهر اذار الماضي ، في اثر توقيع الاتفاق الداخلي - الصفقة . وهذا الرقم هو ضعف عدد القتلى عن الفترة نفسها من السنة الماضية . هذا بينما تستمر هجرة البيض الى الخارج بمعدل الف مهاجر في الشهر . وفي بعض المناطق الحدودية ، اصبحت مزارع المستوطنين البيض مناطق مهجورة ، وبالكاد يمكن اعتبار طريق من الطرق في الريف ، طريقا آمنة ، ليلا او نهارا . الامر الذي يفسر الهبوط الشديد في معنويات المستوطنين البيض والسلطة العنصرية ، والذين باتوا يدركون ان ايام استعمارهم لزيمبابوي الافريقية باتت معدودة .

ان الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي قد اثبتت بانها تستطيع ان تجعل من المستحيل حكم روديسيا من دونها ، وانها تستطيع ان تخرب وتفشل التسويات المشبوهة ، وانها تستقطب من اوساط تلك الجماهير التي استطاع القادة التقليديون الثلاثة اخذها بالتسوية الداخلية . وليس من خيار امام سميث واقطاب حكومته الانتقالية المختلطة سوى الاعتراف بحقيقة ان الكلمة الفصل ليست بايديهم ، ولا في يد واشنطن ولندن ، بل في يد الجبهة الوطنية ممثلة شعب زيمبابوي الافريقي . وقد يكون الوقت قد فات على الاعتراف ..

ارباح خيالية للاحتكارات النفطية

تشير التقارير الصادرة عن شركات النفط الى زيادة ملحوظة في ارباحها التي جنتها في الاشهر الثلاثة الاخيرة ، ادى ذلك الى زيادة اسعار الاسهم وارتفاع نسب مردودات ارباحها .

وتحظى الاحتكارات النفطية الاميركية بنصيب الاسد من حصص الارباح تلك ، فشركة موبيل **Mobil corporation** وصلت ارباحها الى ٤٩٥ دولار ، خلال الربع الثاني من هذا العام ، واصبح مردود السهم الواحد ٤،٧٨ دولار بدلا من ٤،٣٠ دولار ، وزادت نسبة الارباح بما مقداره ٤١ بالمئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي .

عائدات موبيل خلال النصف الاول من هذا العام ارتفعت من ٨،٤ مليار دولار الى ٨،٩ مليار دولار .

اما شركة شل للنفط **Shell oil** البريطانية - الهولندية ، فقد شارفت ارباحها خلال الربع الثاني على ١٧٩ مليون دولار ، ووصل مردود السهم الواحد الى ١،٤٢ دولار بدلا من ١،٤١ دولار وهو ما كان عليه الحال في ذات الفترة من العام المنصرم.

اما شركة ماراثون للنفط **Marathon oil** فقد اعلنت ان صافي مردود السهم للربع الثاني من هذا العام قد ارتفع من ١،٦٥ دولار الى ١،٦٨ دولار محققة بذلك ربحا قدره ٥٨،٥ مليون دولار مقابل ٤٩،٦ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي . اما مبيعاتها لنفس الفترة فقد قفزت من ١،١٠ مليار دولار الى ١،١٥ مليار دولار .

اتحاد شركات النفط في كالفورنيا **El nion oil company of california** اعلنت عن ارباحها التي وصلت خلال الستة اشهر الاولى من هذا العام الى ١٦٦ مليون دولار ، وبمردود للسهم الواحد قدره ٣،٧٣ دولار مقابل ١٥٨ مليون دولار كارباح ، و ٣،٤٩ دولار كمردود للسهم . اما عوائدها فقد وصلت الى ٣،١ مليار دولار .

هذه الارباح الفاحشة التي تجنيها تلك الاحتكارات لا تأتي فقط من خلال حصولها على النفط الخام بأسعار زهيدة مقابل الاسعار الباهظة التي تعيد بيعه بها فقط ، وانما لسيطرتها على كافة اقسام الصناعة النفطية . فمن المعروف ان هناك سبع او ثمان احتكارات نفطية عالمية هي المسيطرة على نسبة عالية من صناعة النفط بدءا من استخراجه من تحت باطن الارض ، وصولا الى استخداماته المختلفة في صناعات عديدة بما فيها تلك المتعلقة بابحاث الفضاء .

ومع كل ذلك ، فان الاحتكارات تحاول ان تلقي اللوم في ارتفاع اسعار النفط ومستقاته على الدول المنتجة التي لا تحصل - حسب تقارير الدوائر المالية العالمية - على اكثر من ١٧ بالمئة من اسعار النفط ، وما تبقى منه يذهب الى جيوب الاحتكارات ، والضرائب التي تفرضها دولها عليها ، وعلى شكل رؤوس اموال تستثمر في تطوير الصناعة النفطية في بلدان الاحتكارات وليس في دول النفط .

هل يوقف أفول نجم الدولار؟

واصل الدولار تأرجحه في سوق العملات ، وخاصة بالنسبة للين الياباني فقد وصلت قيمته الى ١٨٨،٧ ين ، ثم عرفت ارتفاعا طفيفا فأصبح الدولار يساوي ١٩٠،١ ين ، واستمر ليصل الى ٤٠٠،١ ين . وبين أدنى سعر واعلى سعر ، تذبذب الدولار اكثر من مرة بين صعود وهبوط وبنسب متفاوتة . وكمحصلة عامة من التدني ، فان سعر الدولار انخفض مقارنة بالين الى حوالي ٣٨ بالمئة منذ ايلول المنصرم ، وصعود الين هو ظاهرة مصاحبة للاجراءات الاقتصادية التي اقدمت عليها اليابان خلال السنوات الماضية .

وترجع الدوائر الاقتصادية الامريكية تدهور الدولار الى اسباب خارجة عن ارادة الادارة الحكومية ، وتلقي باللوم تارة على الدول النفطية التي « لا تكف عن رفع الاسعار ، وعن التهديد بالتحول عن الدولار في معاملاتها النفطية » . وتارة اخرى الى تلكؤ الكونغرس في اقرار برنامج كارتر للطاقة ، بسبب موقف بعض « جماعات الضغط » التابعة ايضا الى اطراف خارجية .

اما السبب الحقيقي فهو التضخم ، والذي يشن كارتر حربا واسعة ضده والذي لا تزال معدلاته لم تنخفض عن ٧،٥ بالمئة في النصف الاول من هذا العام . وقد اعطى كارتر اهتماما واسعا للتضخم ، وبذل جهودا مضنية ، ووضع برامج متعددة للحد من ارتفاع معدلاته من جهة ، وللقضاء على تأثيراته على جوانب الحياة الاقتصادية من جانب اخر ، حيث كان يخشى من اصابع المجتمع بحالة ركود تجاري واقتصادي مزمن .

وحسبما ما يرى وليام ميلر رئيس المجلس الفيدرالي للاحتياط ، فان ارقام التضخم لا تزال محبطة ، لكن تلوح في الافق بارقة امل ، وهذا ما يدعو الى عدم الاعتقاد بحدوث ركود ، لكن النمو سيتباطأ ، خاصة اذا لم يتعاون الكونغرس مع الادارة لتخفيض العجز ، وبشكل تدريجي ليصل الى الصفر في ١٩٨٤ ، واذا لم تنفذ اجراءات صارمة للحد من النفقات .

من جانب اخر ، فان اليابان ، حتى وهي تحارب الدولار ، وترفض موازنة الفروق في ميزان التبادل التجاري مع الولايات المتحدة ، الا انها في الوقت ذاته لا يرضيها استمرار تدهور الدولار ، ووصوله الى هاوية من الانهيار لان ذلك مضر باقتصادها . بل ان الانخفاض المستمر له يرفع من اسعار عملتها ، ومن ثم يرفع من اسعار بضائعها، ولذلك دفعت ما قيمته ٤٠٠٠ مليون دولار من الاحتياطي الرسمي في الـ ٢٥ دقيقة الاولى من الاثنين قبل المنصرم كمحاولة منها للحؤول دون انهيار الدولار .

وهذه ليست حالة شاذة ، ففي بداية هذا العام ، بلغت مشتريات المصرف المركزي الياباني ما قيمته ٩٣ مليون دولار للحد من سعر الدولار .

وهكذا ، فان الحرب بين الدول الرأسمالية محدودة بحرص كل طرف فيها بالحفاظ على الاخر طالما ان في بقائه مصلحة له . وضمن هذا الافق تستمر الحرب ، كما تظهر بقع الوفاق .